ملاحظات
على ما جاء فى المؤتمر

الدكتور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
وزير التخطيط السابق

أ . على ادريس :

يسعدنى أن نلتقى بالأستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن ليعطينا رؤية عريضة وواسعة وارجو ان تكون متفائلة للمستقبل باذن الله . وذلك من خلال ما اثير من قضايا من السادة المتحدثين فى المؤتمر ..

د . ابراهيم حلمى عبد الرحمن :

فى اثناء الجلسات العامة التى عقدها المؤتمر اثيرت عدة قضايا من السادة المتحدثين ومن السادة الأعضاء وأردت فى هذه المناسبة ان أعلق على بعض النقاط التى أثارت اهتماما خاصا وذلك على الوجه التالى :

أولا ــ الهوية الاقتصادية :

لقد اثيرت هذه القضية كثيرا وذكرت عدة مرات وقد أشار اليها الدكتور الجنزورى ولقد لخصت الهوية على انها اشتراكية بدون جيش أحمر ــ اشتراكية لينة ــ ورأسمالية دون أن يكون سيف السوق الحرة على رقاب المتعاملين فهى أيضا لينة . ومن ثم فقد أخذنا من الاشتراكية اللين وتركنا العنف ، وأخذنا من الرأسمالية أيضا اللين وتركنا العنف وبذلك فالهوية المصرية فيها عوامل اشتراكية خاصة من الخدمات والاعانات والالتزام والعمالة وفيها من الرأسمالية درجة كبيرة من الحرية وأن الوحدة التى تخسر تذهب الى الحكومة لتساعدها فالهوية تركيب من الاثنين معا فى ضوء قواعد وأساليب تؤدى فى النهاية الى نوع من الليونة والسهولة حتى بالنسبة للقوانين والاحكام الصارمة التى لابد أن تكون موجودة .

المكاسب الاشتراكية :

بعض الأخوة الحاضرين أثاروا ما يسمى بالمكاسب الاشتراكية السابقة حيث كان التعليم قبل الثـــورة وقفا على الأغنيـــا القـــادرين أما الفقـــير فلا يستطيع أن يتعلم ولو كان كفئـــا ثم جاءت الثـــورة وجعلت التعليم بالمجان ولكننا الآن نجد أنا رجعنا الى ما قبل الثورة حيث أن هنـــاك من يصرفون آلاف الجنيهات على الدروس الخصوصية ، ونظرا لأن رســـوم التعليم التى تدفع للمدارس أصبحت غير ذات قيمة لأنها ضئيلة جدا فرجعنا الى التمييز فى التعليم ليس على صورة دخول المدارس أو عدم دخولها كما كان قبل الثورة وانما على صورة الذى يستطيع أن يصرف والذى لا يستطيع أن يصرف .

كذلك نسبة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ كان لها مبرر فى وقت من الاوقات وهى الا تكون المجـــالس التيابيـــة أو التشريعية قاصرة على الأغنياء وذوى النفوذ الذين يقدرون على أن يصرفوا لينجحوا فى الانتخابات أما الآن فقد أصبح العمـــال والفـــلاحون أغنى من كثيرين ثم اننى لم أر فى السنوات الماضية أن المجالس التشريعية يمكن أن تنقسم الى العمـــال والفلاحين فى راى وغيرهم فى راى آخر لأن المسألة ليست بهذه الصورة . ولكن التمثيل انما كان يمثل فترة من فترات التطور الايديولوجى فى مصر كما فى سائر دول العالم والتى لا أظن أنها تحتفظ بها كثـــيرا مادامت قد فقدت المحتوى الذى جاءت من أجله .

الالتزام بتعيين الخريجين والعمال واظن ان هذا الالتزام غير موجود لا فى الدستور ولا فى القوانين وانما جاء نتيجة للمارسة وتأثيره الاجتماعى والفكرى . واظن انه اكثر بكثير جدا من كل المكاسب التى قيل عنها واعتقد انه من الأضرار التى اصابت هذا البلد وليس بشأن تعيين ٥٠ او ١٠٠ الف وانما بالنسبة لعملية التعليم التى صارت ليس لها علاقة بالعمل فيما بعد . كما أن العمل نفسه أصبح ليس له علاقة بالأجر ، والأجر والعمل ليس لهما علاقة بالكفاءة الانتاجية لاننا فصلنا هذه الأجزاء عن بعضها وصارت كلها مزايا منفصلة لا علاقة فيما بينهم ولا يترتب الثانى على الأول . لذلك فاننى أرى أن الالتزام بتعيين الخريجيين ضار جدا بالمجتمع وضار جدا بالتعليم .

لقد اعترض الدكتور عاطف عبيد على هذا الراى وقال اننا اذا لم ننفذ سياسة التعيين فانه ستوجد ١٨٠ الف اسرة لديها فرد عاطل ، ولم يتصور أن هذا العدد من الخطأ أن يدخلوا هذا التعليم فى هذا الاتجاه ، ومن الخطأ ايضا أن يدخلوا سوق العمل وهم على غير كفاءة وليس هناك طلب حقيقى

لكى يعملوا فى هذا المجتمع .. ومن ثم فان الجريمة الكبرى ليست فى عدم تعيينهم وانما الجريمة فى اننا انفقنا عليهم وصرفناهم عن الاتجاه الذى يمكنهم أن ينتجوا فيه البلد على أية صورة من الانتـــاج بدلا من أن يكونوا عاطلين معانين .. فالجريمة الكبرى أن نتكلم عن المتاعب الصغرى ونترك ما هو أهم . وهذا ليس مقياسا لعدد من آلاف الأشخاص وانما نوع من أنواع سلوك المجتمع بألا نناقش القضايا الحساسة كالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل سواء قطاع خاص أو عام وانما نتناقش المسائل التافهة .

العلاقة بين المالك والمستأجر :

من المسائل الحساسة التى أثيرت العلاقة بين صاحب المنزل والمستأجر وبين مالك الأرض ومستأجرها وهذه العلاقة أصبحت من الحساسية بحيث تؤدى الى اضرار أو منافع خطيرة فى المجتمع ولها تأثير على حياتنا اليومية وتمشيا مع سلوكنا فانه نظرا لأنها حساسة فاننا لا نناقشها طيب فمـــاذا نناقش اذا لم نناقش هذه المسائل الأساسية التى كانت السبب الرئيسى فى وجود وتشأة أزمة المساكن حيث أن الملاك لم يحصلوا على عائد مجزى عن أملاكهم من أجـــل ذلك فليس لديهم دافع يشجعهم على البنـــاء فكانت النتيجة نقص فى الوحدات السكنية الجديدة وعدم الاهتمام بالمساكن القديمة مما أدى الى انهيارها ولأن المستفيدين من هذه المبانى القديمة ليسوا كلهم فقراء بل هناك منهم غير المستحقين فلمصلحة من نسكت عن هذه المسائل الأساسية ولا نعالجها العلاج الصحيح وتصل فيها الى حلول لأنها علاقات جوهرية يجب أن تحسم ونصل فيها الى حلول .

سياسة الحكومة :

ان أخطـــر سياسة تتبعها الحـــكومات المتعاقبة خلال الثلاثين عاما الماضية هى سياسة اعطاء الشعب الدعم وأقدم له الخدمة التى يحتاجهـــا عكس المثل القديم فانهم يقولون اعط للفرد سمكة يأكلها وليس شبكة يعمل بها ليحصل باستمرار على رزق . حيث أن الأصل هو أن تفتح الحـــكومة أبواب الرزق وتهيىء للشعب العمل ولا تعطيه الحسنة . ولكننـــا نرى أن الحكومة تسير على مبدأ أن الناس فقراء تعطى لهم اعانة ، الناس لا يجدون عملا فيجب أن نعينهم ، الناس لا يجدون مبانى يسكنون فيها فسوف نبنى لهم المساكن التى تأويهم . وهذه ليست هى السياسة السليمة وانما السياسة السليمة هى أن أقوى قدرة الشعب عن طريق التعليم والتدريب والتنظيم والاستثمار بحيث يستطيع الشعب أن يتكسب ما يكفيه وأن يحصـــل على غذائه ويبنى مسكنه ولا مانع من تقديم بعض العون أو محـــاربة الجشـــع

والاحتكار . وانما المبدأ أننا نريد شعبا يعمل وليس شعبا معانا وبذلك يطبق المثل الصيني القديم « بدلا من أن تعطى الفرد سمكة يأكلها اعطه شبكة يعمل بها ليحصل باستمرار على رزقه » .

لقد ذكر الدكتور الجنزورى فى حديثه — وهو مسئول عما يقول — ان قوة العمل الورقية ١٢ مليون فرد والذين يعملون هم ربع هذا العدد أى ٣ مليون يعولون ٤٨ مليونا وذلك بنسبة ١ : ١٦ أى أن كل فرد يعول ١٦ واذ كان هذا الكلام صحيحا فى اجماله فالواقع أننا نضر بأنفسنا لأننا لا نتبع السياسات والاجراءات التى تؤدى الى زيادة النشاط ومشاركة الشعب بجميع طبقاته حتى يكون هناك ناتج قومى وثروات توزع على الجميع تكفى لسد الاحتياجات الضرورية . وألا تكون سياسة الحكومة هى توزيع الاحتياجات الضرورية لأنها بذلك تكون عملية توزيع بدون انتاج مقابل وهذه التى تسمى بالتكية . وبمعنى آخر فان هناك فرقا بين اقتصاد التكية واقتصاد الانتاج . وبالطبع هناك واجب علي الحكومة أن تعمل على اعادة توزيع الدخل لأن تكوين الدخل أحيانا لا يتسم بالعدالة وبذلك يكون هناك نوع من أنواع التوزيع لمراعاة الطبقات الأقل قدرة مثل الأطفال والمرضى وغيرهم لانهم يحتاجون الى اعالة ولا تكون هذه السياسة هى الأساس بحيث لا يكون ٣ ملايين تعمل من ٤٨ مليون والخمسة والأربعين مليون الباقية معالين .. ومع الأسف فان الثلاثة ملايين جهدهم لا يكفى لاعالة ٤٨ مليون وبالتالى تعتمد على الخارج فى جلب موارد تضاف الى مواردنا سواء عن طريق القروض أو الاعانات .

السلوك الانتاجى :

من هذا الموقف فان السلوك الانتاجى فى مصر يحتاج الى اعادة نظر والى اجراءات بحيث يكون الانتاج والعمل له قيمة كبيرة بصرف النظر عما ينتج منه وبذلك يصبح قيمة من القيم والفضائل الموجودة فى المجتمع ثم أن جميع الأديان ومنها الدين الاسلامى قد حث على العمل والاجتهاد والتكسب وعلى الرغم من هذا نرى أن المجتمع يتجه تدريجيا الى الاقلال من قيمة العمل والاعتماد أكثر على قيمة المنحة باعتبارها حق — مع احترامى الى ما قاله السيد وزير الصناعة — فانه لا يوجد أى بلد فى العالم به قطاع خاص تفرض عليه الحكومة منح تدفع للعمال فى مناسبات الأعياد ودخول المدارس فالحكومة ليست مالكة للقطاع الخاص وليست هناك علاقة مباشرة لكى تدخل بين القطاع الخاص وأجور العمال . فهناك مبادىء تزيد كل سنة تجعلنا نعود اكثر وأكثر الى الاقلال من قيمة العمل والاتجاه أكثر فأكثر الى قيمة المنحة التى تصرف للعاملين .

واذا تساءلنا عن ما هى خطة الدولة لتحريك هذا الجيش من العمال ؟ فاننا لا نحصل على اجابة محددة من خلال ما ذكر فى هذا المؤتمر . فمثلا الدكتور عاطف عبيد قال بضرورة تغيير المفاهيم ـ ومنها المفاهيم التى نتحدث عنها ـ وعندما تطرق الى الاجراءات وجدنا أن لها اجراءات خاصة بتدريب المديرين .. أحد الزملاء قال بأن المطلوب هو استمرار المفاهيم والحدود السياسية التى تستند اليها خطة العمل . المهندس محمد عبد الوهاب قال بأن عندنا مسلمات وعلينا أن نقبلها ونعمل فى حدودها . والأخ طاهر بشر قال بأن النظام الذى نريده هو الذى يحتم على الفرد أن يعمل او يدفع الفرد الى العمل وان الوقت ليس فى صفنا اذا تقاعسنا عن هذه الأمور .. هذه كلها أمثلة توضح بأن المتاح العام ليس فقط داخل وخارج وحسابات وضرائب وانما هو الفهم العام السائد بما فى ذلك احترام المال العام والدقة فى النظام والانضباط وهذه كلها أشياء مترتبة على بعضها البعض يجب ان تعالج جميعها .

هذه بعض الملاحظات التى تندرج فى رأيى تحت العنوان الكبير الهوية وهى كلها صفات يتسم بها المجتمع فى معاملاته سوء هذه الصفات اكتسبت تاريخيا عبر مراحل التطور التى مرت بنا ثم انتشرت فيما بيننا اجتماعيا واداريا ، وعندما تتجمع هذه الصفات كلها مع بعض اضافات أخرى يمكن أن نطلق عليها ما يسمى بهوية المجتمع الذى تعمل فيه . ولذلك يصعب أن تأخذ هذه الهوية صفة معينة وانما هى مجموعة صفات مع بعضها قد يوجد تعارضا . وفى الوقت نفسه هناك شعارات لفظية من أقوى ما يمكن مثل العمل والاجتهاد والانتاج وهى شعارات سهلة . والواقع أن هذه المجموعة من الصفات والشعارات هى العناصر المكونة لهوية سوق العمل ونظام الانتاج الموجود .

ثانيا ـ المحور الدولى لمستقبل الاقتصاد :

النقطة الثانية الأساسية التى أود أن أتحدث عنها تتعلق بما ذكره الدكتور الجنزورى فى كلمته حيث قال أن هناك محورا دوليا لمستقبل الاقتصاد والانتاج فى مصر وأهمية رد فعل الدول الصناعية التى عملت على تخفيض استهلاك البترول وتخفيض أسعاره وتنمية موارد الطاقة البديلة للبترول والتى تعمل على أن تكون التجارة والتبادل التجارى يعطيها ميزة برفع سعر صادراتها وتخفيض صادرات الدول النامية وأنها تتجه الى اجراءات المحاية الجمركية تسد الباب أمام صادرات الدول النامية وأنها سعت فعلا الى تخفيض المعونات الرسمية التى تقدم الى هذه الدول . وهذا وصف أعتقد

أنه سليم جدا للجو الدولى المقبلين عليه ولكن لم يقل الدكتور الجنزورى ماذا سيفعل وما هو الخط الذى يجب أن نسلكه لمجابهة هذا المحور . كذلك أضاف سيادته الى أن كثيرا من الدول النامية — ومصر احداها — أنها تصرف على التسليح أكبر مما يجب وأننا مقبلون على فترة ستكون فيها الدول الصناعية سوف تحاربنا بسلاح الغذاء وهناك اجراءات تتخذ بالنسبة للدول المنتجة للغذاء بأن تخفضه وتقلل تصديره ضغطا على الدول التى تستورده .. هذه كلها مواقف دولية شخصها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وأعتقد أنه تشخيص سليم لكن ما يهمنا أن نتنبه الى هذا ونتخذ من الاجراءات ما يمكننا أن نواجه به هذا الموقف .

البعد الاقليمى :

لقد ذكر سيادته أيضا أن هناك بعدا اقليميا . بمعنى أننا لم ننتج فى المنطقة العربية والافريقية التى نعيش بها نفس السلع التى تنتجها الدول المجاورة وعلى ذلك تكون صادراتنا متنافسة مع صادرات هذه الدول . ومن ثم فانه لو أمكن أن يكون هناك تنوع بحيث يوجد نوع من التكامل — ليس من الضرورى أن يكون التكامل المعمول به فى المعاهدات وانما بالتفاهم — بحيث يكون مثلا انتاج الأسمنت والأسمدة وحديد التسليح فى المنطقة العربية متكاملا حتى لا يوجد تنافس فى صادرات هذه المنطقة .. ولكن أثناء المناقشات ظهر أن الأسمنت فى مصر — والذى أنفق عليه ٥٠٠ مليون جنيه — لم يزد الانتاج شكارة واحدة برغم أنهم بدأوا فى انشاء ١١ مصنعا فى وقت واحد ولم ينتج أى مصنع منهم فى حين نجد أن الدول فى المنطقة العربية أنشأت مصانع للأسمنت ومصانع للأسمدة تقوم على الغاز الطبيعى وهذا الغاز فى دول الخليج تعتبر قيمته الحقيقية صفر لأنه كان يتلاشى فى الهواء ولذلك فان الأسمدة المنتجة سوف تنافس الأسمدة المصرية . لذلك فان الحديث عن البعد الاقليمى نظريا شىء جميل جدا ولكن الأهم ماذا فعلنا وماذا سنفعل فى شأنه ؟

البعد المكانى :

تحدث أيضا الدكتور الجنزورى عن البعد المكانى وأن الشعب متمركز فى مناطق محددة ، وأن السكان سوف يزيدون حتى الخطة الخمسية الثانية الى ٨ مليون نسمة وأن المدن الحالية سوف تستوعب حوالى ٣ مليون نسمة وأن المدن الجديدة سوف تستوعب الباقى وقدره ٥ مليون على أن يوزعوا على ٢٠ تجمع سكانى متوسط كل تجمع تستوعب ٢٥٠ الف ولابد من أن تنشأ لهم صناعة أو تجارة أو زراعة حتى يتكسبوا منها . فى الوقت الذى

لم يتحدث فيه المهندس وزير الصناعة عن خروج الصناعة الى المناطق الجديدة واظن انه يمكن معالجة ذلك مستقبلا والمهم ان وزير التخطيط انتبه فقط ونبهنا الى انه اذا كان هناك مثل هذه التجمعات الجديدة فلابد من توفير الطرق والكهرباء والماء والمرافق حتى تستقر هذه القوى العاملة التى تمثل ١١/٤ القوى العاملة حاليا فى القطاع العام وتجد الحرفة التى تعمل فيها سواء كانت صناعة أم تجارة أم زراعة . ثم تحدث سيادته عن العمالة وقال بأن الخطة الحالية تتيح ٤٠٠ الف فرصة عمل سنويا . فى حين ذكر الدكتور عاطف أن عدد الذين يتخرجون سنويا ١٨٠ الف واننى أتساءل هل ٤٠٠ الف منهم ١٨٠ الف خريج أم لا ؟ انه ليست لدينا أرقاما واضحة ويصح أننا لو سألنا السادة الوزراء المسئولين يوضحوا لنا الأمور بالنسبة لهذا التساؤل .

سياسة القوى العاملة :

فمن مشاهداتنا — وأظنكم تشاركوننى فى ذلك — أن هناك نقصا فى اليد العاملة الفنية فى قطاع الصناعة . وكذلك فى قطاع التشييد . كما أن هناك نقصا فى عمال الخدمة المنزلية وفى سواقين اللوريات .. واذا كانت هذه القطاعات بها نقص فأين توجد الزيادة ؟ ان الزيادة تتمثل فى مكاتب الحكومة .. واذا كان الأمر كذلك فالمفروض أن ننقل هذه الزيادة الى الأماكن التى تعانى من نقص عن طريق عمل برامج تدريبية بحيث تتحول الطاقة الزائدة الى طاقة تسد النقص الموجود . واذا لم نقم بعمل برامج للحد من هذه الزيادة فى القوى العاملة فاننا يجب أن نتجه الى عمل برامج للحد من الزيادة السكانية . فمنذ كذا شهر أصدر السيد رئيس الجمهورية قانونا بانشاء المجلس القومى للسكان ويرأسه شخصيا رئيس الجمهورية — ولم يرؤس المجلس حتى الآن ولا جلسة — فاننى أقترح عندما يجتمع المجلس الموقر هذا ليبدأ فى تحديد سياستنا السكانية بزيادة السكان أم بعد زيادتها حتى يمكن ان نعرف ذلك فهذه مسائل خطيرة لأن نقص العمالةفى الزراعة أدى فى حالات معينة الى عدم تجميع المحاصيل وليس مجرد عدم زرعها وتجميعها وحصدها مما أدى الى ارتفاع الأجور وأن زيادة الميكنة معناها زيادة تكاليف . فاذا كانت الزراعة تقل فيها العمالة أكثر مما هو عليه الآن فلابد أن نخصص أموالا أكثر للميكنة ولابد أن نخصص تكلفة أكثر للانتاج ولابد أن ندبر الآلات لجمع القطن وحش البرسيم وتقطيع القصب وهذا ما بدأنا فعلا نفكر فيه .

لقد أعطانا الدكتور عاطف عبيد أرقاما عن العمالة العاطلة فقال بأن

هناك ٧٠٠ ألف موظف نظافة و ٨٠٠ ألف موظف كتابى و ٧٥٠ ألف مدرس. وفى نفس الوقت ذكر بأن هناك ٩ر٥ مليون تلميذ وأن النسبة بين المدرسين والتلاميذ هى ١ : ١٢ فهذه ليست بطالة لأنه عندما يكون هناك مدرس لكل ١٢ تلميذ فانها نسبة معقولة ومع ذلك نجد أن وزير التعليم يقول بأن لديه نقص فى عدد المدرسين وأن هذا هو السبب فى ظاهرة الدروس الخصوصية وكذلك نجد أن وزراء الرى والاسكان والتعمير يحتاجون الى مهندسين بالاضافة الى هيئات أخرى تحتاج الى قوى عاملة لأن مثل هذه الهيئات لا تعطى مزايا للعاملين بها فى حين أن هناك بعض المشروعات تكاليفها تزيد عن ألف مليون جنيه ولا يتعدى عدد المشرفين عليها عن ثلاث مهندسين قاربوا سن المعاش .. فهذه كلها مواقف خاصة بالنظر فى السياسة وبخاصة سياسة القوى العاملة .

الخطة القادمة .. وتغيير السلوك :

فى آخر حديث الدكتور الجنزورى قال ما نصه « ان السلوك فى حاجة الى تغيير وسيؤخذ هذا فى الاعتبار عند اعداد الخطة القادمة » قد يعنى بالسلوك الانتاجى أو السلوك الاجتماعى . وهذا القول جاء جوابا عن سؤال للأستاذ على ادريس عن كيفية احداث التغيير ؟ وبذلك رجعنا الى عملية السلوك وكيف نعدل السلوكيات لأن عدم تعديلها مع الاستمرار فى هذا الانفاق قد يؤثر تأثيرا ضارا على المستقبل .. الشىء الأكبر من ذلك والذى لم يذكره الدكتور الجنزورى هو الخطة الخمسية القادمة وماذا يمكن أن تتضمنه هذه الخطة . فلو رجعنا الى مؤتمر العام الماضى تجدوا أن عنوان هذا المؤتمر هو استراتيجيات التنمية وهذا يعنى أننا لا نريد من السيد الوزير أن يقول سوف ننشىء ٣٠٠ مدرسة و ٤٠ ألف طريق و ٦٠ ألف مسكن وانما نريد أن أعرف الخطة كخطة لمدة خمس سنوات تبدأ من سنة ١٩٨٧ حتى سنة ١٩٩٢ لأن هذه الخطة سوف تغير شكل الاقتصاد والانتاج والسلوك والعمل فى البلد فكان المطلوب ذكر المحددات العامة للخطة — دون الدخول فى التفاصيل لبرنامج كل وزارة أو كل مشروع — لأن هذه تكون جزءا من استراتيجية طويلة الأجل تهدف الى تطوير المجتمع.

محور الاستراتيجية :

لقد عرض الدكتور الجبلى الاستراتيجية الزراعية وشرح كيف يمكن الوصول الى الانتاج الزراعى المطلوب فى السنوات القادمة وفقا لخطة علمية . وقال بأن الزراعة حاليا لا تزيد عن أكثر من ٢٪ سنويا هذا هو الرقم الذى ذكره وقال بأن الانتاج الزراعى يمكن أن يزيد بنسبة ٣ أو ٤٪ سنويا وهذا اقصى ما يمكن أن يزيد خلال ٢٠ عاما ثم أنه لم يذكر أى وزير

تحدث فى هذا المؤتمر الصورة للوضع العام فى المجتمع خلال العشرين سنة القادمة . لقد أراد الدكتور فاروق جرانة بأن يجر رجل السيد وزير الصناعة حيث قال له بأن الدكتور حلمى عبد الرحمن قال بأن الصناعة يجب أن تزيد ٧ مرات وأراد بذلك أن أقوم وادافع عن وجهة نظرى أمام وزير الصناعة .. وقد تجاهل ذلك وزير الصناعة كما لطف الدكتور فاروق المسألة وقال بأن هذه أحلام . وأننى أقول بأن هذه ليست أحلام بل هى كلام جاد . وأننى كنت أود أن يذكر كل مسئول تحدث عن أن الصناعة سوف تزيد بكذا والخدمات بكذا والصادرات بكذا والواردات بكذا ونحن نشتغل بالشكل الفلانى — فهذه هى الصورة المبسطة لم يقدمها أحد مطلقا حتى الآن ، وقد تفادوا أن يرسموها لأن رسم هذه الصورة سوف يظهر أن الاتجاهات الحالية بما فيها الخطة تعمل محلك سر بحيث ترفع رجل وتنزل الأخرى فالأرقام لا تتحرك مع هذا المجهود العظيم وذلك لأنها لا تتصل بجوهر المؤثرات الحقيقية فى التنمية وانما تتصل بالناتج الأول والثانى والثالث وليس بالجوهر الأول فى التنمية وهو العمل بجميع أنواعه

التركيز على القطاعات التى لنا فيها خبرة :

ان العمل هو المحور وهو الجوهر وليس المقصود بالعمل العمل اليدوى فقط بل جميع أنواع الأعمال بما فيها العمل الفكرى . وأهم أنواع العمل فى العصر الحديث هو العمل التكنولوجى لأنه عندما تكون لدى الأفراد قدرة ومهارة ميكانيكية وهندسية وزراعية فانهم يكونون أقوياء ولديهم قدرة تنظيمية وادارية وقيادية وقادرين على تصميم المشروعات وتنفيذها واتباع التكنولوجيا المناسبة . وبالرغم من أهمية القوى العاملة فاننى لم أر السيد وزير القوى العاملة فى هذا المؤتمر حتى يقول لنا ما هو عدد العاملين وما هى انتاجية كل عامل حاليا ومستقبلا . اذ أن محور الاستراتيجية أولا أن نتجه الى بعض القيادات القوية ونأخذ بعض القطاعات المحددة لتقود الاقتصاد والمجتمع المصرى الى عملية التغيير بحيث لا تحدث التنمية فى جميع الاتجاهات لأنه لا يمكن لأى اقتصادى أن يتحرك فى جميع الاتجاهات بل ننمى الأشياء التى لنا فيها ميزة معينة . وقد سبق أن ذكرت فى حديث سابق أن لنا قدرة تنافسية فى انتاج القطن طويل التيلة فقد كنا ملوك انتاج هذا النوع من الأقطان فالمفروض أن لنا قدرة تنافسية فى هذا المجال . كذلك نبحث عن مجالات أخرى مثل الخدمات التى تقدمها قناة السويس ، وخدمة السياحة وأى خدمة لى فيها قدرة على أن تنافس فيها داخليا وخارجيا وأركز على تنمية هذه القطاعات التى لى فيها قدرة تنافسية وليس فى جميع القطاعات .

لقد اعترف السيد وزير التخطيط — وهو على حق أيضا — ان كل الذى عمله هو تجميع كل المشروعات القائمة وحاول تكملتها تحت مسمى احلال وتجديد واستكمال وتم تخصيص ٢٠٪ للجديد من المشروعات التى تم اختيارها وارجو أن يكونوا مركزين على بعض القطاعات التى لنا فيها ميزة على غيرنا وليست من القطاعات التى ليس لنا فيها ميزة لأننى أريد أن أتنافس وأن أصدر لكى أستورد ما ينقص . ولا يمكن أن اصدر واتعامل مع العالم الخارجى على سلع ليس لى فيها ميزة عن الانتاج الذى يحدث من دول أخرى . ومن هنا فليس المقصود عندما أطلب استراتيجية أن وزير التربية والتعليم يقول بأننى سأنشىء مدرسة كل ١٢ ساعة فمن أين التمويل اللازم لبناء هذه المدارس اذ لابد أن يكون هناك انتاج أو لكى يكون هناك تمويل . كذلك لابد أن تكون لدينا قدرة على أن نتعامل اقتصاديا مع العالم الخارجى وذلك باستيفاء احتياجاتنا عن طريق التبادل بالتصدير والاستيراد بما يناسب أوضاعنا الاقتصادية . لأنه لا توجد دولة تسير بغير هذه الاستراتيجية .. فأين الاستراتيجية التى يمكن أن نتحرك بها فى هذا الاتجاه ؟ هذا سؤال لم أجد عنه اجابة فيما ذكره السادة المتحدثين بخلاف الدكتور الجبلى الذى تحدث عن الاستراتيجية الزراعية .

الانجازات فى مجال الزراعة :

لقد نشر السيد وزير الزراعة اليوم صفحة بجريدة الجمهورية يتحدث فيها عن الانجازات فى مجال الزراعة وقد قرأتها حتى أتعرف على الصوبات والأمثال وغيرهما — وكل ما جاء فى التحقيق من أرقام لا أشك فى صحته — وأصل فى النهاية الى مدى تقدمنا فى الانتاج الزراعى نتيجة لهذه الجهود العظيمة .. وهل اقتربنا من سد الفجوة الغذائية أم لا ؟ وهل زادت صادراتنا الزراعية خاصة وأن قطاع الزراعة — كان فى وقت من الأوقات — هو القطاع الرئيسى فى التصدير .. ؟ الأرقام التى ذكرت لم تأت بالاجابة على هذه التساؤلات لأنها أرقام مجمعة من ١٢ وكيل وزارة وكل وكيل ذكر ما يخصه ولم يقم السيد الوزير بتربيط هذه الأرقام لكى يوضح أن الاستراتيجية التى أعلنت منذ سنتين مطبقة أم لا . فاذا كانت تسير فى الطريق المرسوم لها نفرح ، واذا لم تكن تسير كويس نقول الاستراتيجية التى وضعت منذ سنتين بمعرفة وزارة الزراعة وأن وزير التخطيط لم يقبلها ونقص أرقامها الداخلة فى الخطة وقال بأنها أرقام فيها كثير من التفاؤل فأخذ جزء منها وقال بأننا عندما نحقق أكثر يكون هذا أفضل . وبمعنى آخر كان هناك نوع من الحذر فى التخطيط .

التخطيط الصناعى :

السيد المهدس وزير الصناعة لم يذكر فى حديثه اى شىء عن التخطيط الصناعى بل تجاهل الأحلام التى ذكرتها والتى تبه عليها الدكتور فاروق وكان المفروض أن يتحدث عن هذا الموضوع لأنه لا يعمل تنميق صناعى ولكنه يقوم بالتخطيط والتنمية الصناعية . ولكن الذى سمعناه ان كل حاجة عال العال الادارة والعمال والقروض الا انه دخل فى موضوع تشكيل مجلس الادارة والجمعيات العمومية بشىء من التفصيل والأخذ والرد والباقى كله ممكن فى ظل القوانين والقواعد الحالية . وكان من رايه — وهو رأى صائب — أن الادارة قادرة على ان تغير الوضع الانتاجى فى الصناعة — وهذه مهمة وتحدى احضراتكم وسيادتكم وسيادته كأن واحدا منكم ولا زال — فليس هناك ما يمنع أن يكون عندنا حث للادارة على أن تحسن الوضع الانتاجى الراهن .وان كانت الأرقام التى تفضل بذكرها لا تمس مع بعضها .

اجمالى الأصول .. والخطة القادمة :

الدكتور عاطف عبيد يقول بأن رؤوس أموال الشركات ٢٠٠ بليون جنيه كأصول للقاعدة الانتاجية فى مصر نصفها قطاع عام والنصف الآخر قطاع خاص وبذلك تكون اصول القطاع العام ١٠٠ بليون . وفى نفس الوقت سمعنا من السيد وزير الصناعة أن ما عنده من شركات أصولها تبلغ ١٠ بليون جنيه . اذن فأين ٩٠ بليون هل هى ممثلة فى الطرق العلوية والسفلية ؟ كنا نود أن يحدد الدكتور عاطف هذا المبلغ . فاذا كان هناك ١٠٠ بليون وعايز تصونهم فقط فانها تحتاج الى ما يقرب من نسبة ٣ أو ٤٪ سنويا حتى تصان هذه الأصول الموجودة دون أن يضيف اليها فانها تزيد بحوالى ٣ أو ٤ مليون سنويا فاذا أخذت هذه الكلام كما هو فانه يعنى أنه يوجد ١٠٠ بليون أصول نتركها تنهار سنة بعد أخرى دون أن نعمل من أجل صيانتها . وزير الصناعة قال انتى أحتاج ٢ بليون زيادة على ١٠ بليون وهو لا يحصل الا على ٧٠٠ مليون وأنه يريد زيادة القوة الاستثمارية فى قطاع الصناعة الى ٢ بليون .. أما فيما يختص بالقطاع الخاص فنحن نعلم أن قدرته الانتاجية تزيد عن قدرة الانتاج فى القطاع العام أو تساويها لأن العمالة يمكن أزيد والانتاج متساوى الى حد ما . لذلك يمكن القول بأن القطاع الخاص يحتاج الى بليون وليس الى ٢ بليون كما فى القطاع العام الصناعى .. أما باقى المرافق فلا نعلم عنها شيئا . لأننا فى الحقيقة استمعنا الى بيانات عما حدث وما كان حادثا وبالتالى فان

ما ذكر لم ينقلنا للأمام ولم يوضح الاستراتيجية طويلة المدى ولا الى معالم الخطة القادمة .

ان الخطة القادمة تختلف جوهريا عن الخطة الحاليـــة وان الذى اخشاه أن تكون الخطة القادمة عبارة عن تجميع مشروعات فاذا كان هناك ٣٢ وزيرا وكل وزير لديه حوالى ١٠٠ مشروع فان الاجمالى سوف يبلغ حوالى ٣,٠٠٠ مشروع وبعد هذا التجميع يحدث صراع وفى النهاية يحصل كل مشروع على ربع ما كان يريده ثم ترجع الصـورة الى الوضـع الذى تشتكون منه وان الأموال لا تعطى بالقدر الكافى لانتاج أشياء ذات قيمـة وانما هى جزئيات فى عملية التنمية . لذلك فاننا كنا نريد من وزير التخطيط أن يذكر ما يؤكد لنا من ان الخطة القادمة ليست خطة اصـلاحية تكميلية وانما هى خطة بناء وفقا لاستراتيجية متفق عليها ليس اقتصاديا فقط بل سياسيا واجتماعيا .

دعوة الى رجال الأعمال :

لقد دعا الدكتور عاطف قطاع الادارة ـ بكل مهـارة ـ أن يقدموا مقترحاتهم بحيث تكون مقبولة اداريا وسياســـيا واجتماعيا ـ وبعد أن تستوفى هذه الشروط الثلاثة ينظر فيها ويعمل على تطبيقها ـ واننى أرى أنه ما دام الاقتراح يكون مقبولا اداريا وسياسيا واجتماعيا فانه يكون منتهيا حيث أن مشـــكلتنا أنه لا يوجد تقابل كافى بين المتطلبات السياســـية والاقتصادية فنريد سماع الكلام الاقتصادى من ناحية والكلام السياسى من ناحية أخرى ثم نتفق وبالطبع القرار النهائى يكون لأصـحاب الادارة فى البلد وهم السياسيون وفقا للنظام القائم وليس على السياسى الا أن يستمع الى البدائل المقدمة حتى يختار من بينها البديل الذى يراه صالحا . وعليه أن يكون مستعدا لتغير السياسات أما اذا فرضت السياسات ومن ضمنها المفاهيم التى نتكلم عنها فان التصرف الاقتصادى سيكون محدودا . ومن هنا فان الدعوة التى وجهها الدكتور عاطف أعتقد أنها دعوة ايجابية ولكن كيف يمكن لرجال الادارة أن يقدموا مقترحات مقبولة سياسيا اللهم الا اذا جلسوا مع رجال السياسة وقالوا لهم لابد أن تغيروا هذا حتى نستطيع عمل هذا ويستعرضون البدائل والآثار المترتبة على هذا .. وأعتقـد أن هذه هى وظيفة القيادة السياسية ولا يمكن لهذه القيادة أن تتخلى عن ذلك لأن هذه هى وظيفتها الأساسية .

ثالثا ــ مرحلة الانفتاح الاقتصادى :

لقد بدأت مرحلة الانفتاح الاقتصادى فى حوالى سنة ١٩٧٣ وبدأ نوع من أنواع التحرر مما أظهر شيئا كبيرا من الارتياح وبدأت الآمال تنشأ على أساس أن الأموال العربية سوف تأتى وسوف ينتعش الاقتصاد المصرى . وفى هذا الوقت كانت مصر ما زالت تستورد البترول حيث كان انتاج البترول أقل من احتياجاتنا وظلت هذه المرحلة حتى سنة ١٩٧٥ وفى **المرحلة الثانية** التى بدأت سنة ١٩٧٦ أزيلت كثير من القيود وزادت الحريات وبالفعل تدفقت الأموال العربية وزاد انتاج البترول وصار هناك اكتفاء ذاتيا منه ، وأيضا زادت هجرة العاملين الى البلاد العربية بأعداد كبيرة وبدأ تشغيل قناة السويس وأصبحت تعطى ايرادا .. وكانت هذه المرحلة نقطة تحول ايجابى ، كما بدأت مع بدء هذه المرحلة تقريبا تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .. وبمعنى آخر أصبح هنا سوق للنقد وتصريح بالاستيراد خارج الحدود الضيقة التى كانت موجودة من قبل .

واستمرت هذه المرحلة حتى سنة ١٩٨٠ وفى عام ١٩٨١ تضخم تصدير البترول وارتفعت أسعاره على دفعتين الأولى سنة ١٩٧٣ والثانية فى أواخر سنة ١٩٧٨ وبالتالى تضخمت التحويلات من الخارج والتى كانت تقاس بمئات الملايين حتى وصلت الى ما يزيد عن البليون . وفى هذه الفترة انقطعت صلتنا بالأخوة العرب نتيجة للتطورات السياسية التى حدثت وبدأ يحل محلهم القروض الدولية والأمريكية بصفة خاصة . كما بدأت فى هذه الفترة أيضا أن يظهر بشدة نقص العمالة فى بعض القطاعات وبخاصة قطاع التشييد لأنه القطاع الذى غذى الهجرة فى الدفعة الأولى حيث كان العرب يريدون عمل مشروعات فى بلادهم فأخذوا عمال التشييد والبناء . وحدث أيضا انتقال جزء كبير من العمالة الريفية الزراعية الى قطاع التشييد لتسد الثغرة بدون تدريب أو اعداد منظم وانتهت فى هذه الفترة فى حوالى سنة ١٩٨٢ . ثم دخلنا فى المرحلة الثالثة للهجرة التى لم تزد كثيرا بل احتفظت بمستواها وانما حدث تغير فى نوعية المهاجرين لأن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال تقول بأن كل واحد من تعداد المهاجرين يمثل ستة أفراد لأن المصرى لا يستمر فى هجرته لكنه يرجع ويسافر آخر مكانه أى يحدث تبادل . وبمعنى آخر اذا قلنا بأن هناك ٢ مليون فى الخارج فان هذا يعنى أن هناك ١٢ مليون فرد قد اشتركوا فى عملية الهجرة ولو لفترات قصيرة . وكانت النتيجة حدوث رواج كبير فى هذه الفترة والتى أطلقت عليها فترة الدولارات بالزكائب وهى فترة الدكتور

عبد الرزاق ـــ وقد ذكرت ذلك فى مثل هذا المؤتمر وقلت بأن عندنا دولارات بالزكائب وكان هذا صحيحا ـــ وذلك لأن سعر البترول ارتفع والبرامج الاستثمارية لم توضع بعد بالقوة فكانت النتيجة وجود فائض لفترة وقتية.

وعندما بدأت الخطة الخمسية الحالية ٨٢ ـــ ١٩٨٧ وضع برنامج استثمارى قوى ـــ وهذا فضل كبير يذكر لمن وضعوا هذه الخطة ـــ فقد رفعوا الاستثمار الى حوالى ٦ بليون وهذا المستوى لم يحدث من قبل ووضعت أنظمة رابطة لعملية الالتزام بالخطة ـــ وأننى أعتقد أنها كانت رابطة بمعنى جامدة وكان يجب ان تكون فيها مرونة اكثر للضغط على كل المجتمع الانتاجى والادارى أن يلتزم بالخطة ـــ وفى هذه المرحلة بدأت بوادر الأزمة من سنة ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٥ وهى سنوات الخطة الخمسية الأولى ولذلك لم يكن فيه تقدم كبير فى الحصول على موارد اضافية لأن اسعار البترول بدأت فى الانخفاض ولأن القروض والمعونات مع ازديادها لم تزد بالقدر الكبير ولأن تحويلات المصريين فى الخارج كانت تقديراتها فى السنة الماضية ـــ كما ذكرها الدكتور مصطفى السعيد فى المؤتمر الماضى ـــ حوالى ٥ أو ٦ مليون سنويا ومع ذلك فانهم لم يحولوا اكثر من ٣ مليون سنويا وذلك لأنهم أفراد لهم حق الحيازة مثل أى فرد داخل مصر وأن ما يطمئننا هو وجود رصيد سنة بعد أخرى يمكن أن يكون قد وصل الى حولى ١٠ مليون فلو استطعت أن اكسبهم بأموالهم اكون قد كسبت الكثير وذلك دون اجبارهم .

أما بالنسبة **للمرحلة الرابعة** فواضح فيها أن موارد النقد الأجنبى ستكون اضيق مما كانت فى السنوات الماضية بالنسبة للحكومة نظرا لانخفاض سعر البترول وايرادات قناة السويس . أما بالنسبة للقطاع الخاص فان عملية تداول التحويلات والنقد فى السوق الحرة أو السوق السوداء بدأ يقل بعض الشىء ـــ هذا وان كان الدكتور راضى يقول نقد أجنبى ايه فكل الناس عندها أزمة نقد أجنبى ـــ ولكن الذى تعلمناه أن توافر النقد الأجنبى وحسن استخدامه هو العامل الأكبر فى التنمية . صحيح أن الدول المتخلفة عندها أزمة فى النقد الأجنبى لأنه لا يحسن استخدامه بل يتركه يرتفع وينخفض سعره . أما اذا حسن استخدام النقد الأجنبى واستطاع أن يستولى عليه فان هذا سيكون عاملا محددا لكل الصورة الاقتصادية فى السنوات القادمة .

لقد سررت عندما سمعت الدكتور عاطف عبيد يقول بأن لديه تقديرات لتوفر النقد الأجنبى خلال خمس سنوات . وقد تقتضى الحكمة أن تحتفظ

الحكومة بهذه التقديرات لترتب سياستها عليها وتعالجها من وقت لآخر ، ولا مانع من ذلك بل كل ما نريده هو أن نكون عارفين ذلك لأننا ندخل على أزمة ونريد دبير أنفسنا وخاصة وزير التخطيط الذى يقوم برسم الخطة التى يجب أن يراعى فيها التقديرات المعقولة بالنسبة لتوافر النقد الأجنبى فى القطاعين العام والخاص . . كما أن على الحكومة أيضا أن تضع القواعد اللازمة لحسن استخدام هذا النقد الأجنبى الذى سوف تزداد ندرته خلال السنوات المقبلة وأن توجهه الوجهة التى تتفق مع الصالح العام ولا تتركه يتجه اتجاهات أخرى .

وليس هذا تراجع عن قواعد الانفتاح الأساسية لأن كل القواعد فى العالم لها تنظيم فانتقال رؤوس الأموال يحتاج الى تصريح من البنك المركزى ومن السلطة المركزية غير انتقال الأموال التى ليست رؤوس أموال فالمطلوب وضع تعريف لكل منهما . وأن لى خبرة شخصية فى النمسا عندما كان يوجد مبلغ يزيد عن حد معين كان من الضرورى أن يؤخذ اذن من البنك المركزى ليتأكد أن هذه ليست عملية تهريب أموال وهذا مطبق فى كثير من الدول المتقدمة التى عندها حرية اقتصادية فانها تضع قواعد معينة على السفر الى الخارج وعلى الانفاق الخارجى واستبدال العملة ... الخ هذه الأمور الواجب مراعاتها ووضع ضوابط لها حيث أننا قد دخلنا فى الانفتاح بقوة وبدرجة غير معقولة — لم تحدث فى أى بلد آخر — وان وضع مثل هذه الضوابط تجعلنا نقلل من المخاطر دون أن نغير من الصفة الأساسية . ومن الجائز أن يراعى هذا وزير التخطيط عند وضع الخطة الجديدة .

وكما تعرفون حضراتكم فان تمويل استثمارات الخطة معظمه يتم عن طريق القروض سواء كانت هذه القروض داخلية من بنك الاستثمار القومى أم من قروض خارجية من معونات أو تسهيلات موردين . وذلك لأن ايرادات الدولة السيادية تستخدم فى النفقات الجارية . ومن ثم فهل تستمر هذه الأوضاع ؟ وهل القروض والمعونات تكفى لكى تمول الخطة القادمة ؟ وكيف يكون ذلك ؟ هذه أسئلة أثيرها ولم أعط اجابات .. كل هذه الاعتبارات لابد وأن تدخل الايرادات السيادية التى تزيد بمعدل ٣٪ سنويا فى حين الانفاق السيادى يزيد بمعدل ١٢٪ وهذا يعنى أن العجز يزداد سنويا بنسبة ٩٪ فهل هذا يبستمر لسنوات قادمة ؟ واذا لم يكن يستمر فكيف يعالج ؟

النقطة الأخيرة التى أود الحديث عنها هى ما ذكره الدكتور الجنزورى .ن أن الخطة عندما تعد سـوف يعرض مشروعها على جميع الهيئات والمنظمات يطاب الراى والمشاركة الشعبية فى وضع الخطة وهذا اسلوب سليم جدا يجب أن يتبع ويشارك فيه الجميع سواء كانوا رجال سياسة أم ادارة أم مجالس شعبية حتى يكون هناك وضوح رؤية والتزام بما يتفق عليه . والخطة ليست استثمارات فقط كما يتصورها البعض ولكنها سياسات والتزامات ونتائج محددة . ومن ثم فان عملية المشاركة الشعبية ضرورية ولذلك فان التوصية الوحيدة للسيد رئيس جماعة الخريجين أن يعتبر هذا الاجتماع هو بدء حوار بشأن الخطة القادمة وان هذا الحوار لابد وأن يستمر لمدة سنتين على الأقل حتى توضع الخطة وتقر . وأن يكون هذا الحوار ليس فقط على مستوى المشروع وانما أيضا على مستوى الاستراتيجية والسياسة العامة والتأثير الاجتماعى والسياسى لأن هذا فى الواقع مستقبل مصر . وهنا أود أن أحذر من أن المناقشات الشعبية ـ فى بعض الأحيان ـ تثير اندفاعات عاطفية تمنع من اتخاذ القرارات السليمة حيث تكون هناك قوى تحرك عملية المشاركة واصوات عالية فتكون النتيجة أن السياسى يتأثر بهذه الأصوات أكثر من تأثره بالوقائع والتقديرات الصحيحة . لذلك يجب أن نتجنب مثل هذه الأمور .

رابعا ـ نظرتنا الى التنمية الاقتصادية :

اننا ما زلنا نفكر فى التنمية الاقتصادية بأن ننظر الى الماضى ونسلط الأضواء عليه ، كما شبهت ذلك فى العام الماضى بوضع الكشاف خلف السيارة ليضيء الطريق الذى فات ليعرف ما شكله والمطبات التى مر عليها فى حين تسير السيارة أماما باللمبات الخلفية . فعندما نكتشف أن هناك نقصا فى الغذاء أو الاسكان فاننا نتجه الى معالجة هذا النقص وبذلك نوجه كل نظرنا الى الماضى ونعالج ما به من نقص دون أن تركز على المستقبل . صحيح لابد من أن أستفيد بما حدث فى الماضى وانما من الضرورى أن أوجه الكشاف الى أمام السيارة حتى أرى المستقبل بوضوح وأرسم على أساسه السياسات الاقتصادية وان ما يهدف اليه هذا المؤتمر هو أن نستمع الى السياسات المستقبلية فى شتى المجالات . واننى لم أسمع من السادة المتحدثين شيئا عن المستقبل اللهم الا ما ذكره الدكتور الجبلى بالنسبة للزراعة سواء كنت أتفق معه أم لا المهم أنه نظر الى العشرين سنة القادمة وأعطى تصوره عنهم فى مجال الزراعة وان كان هذا التصور يمكن أن يناقش بواسطة المختصين والفنيين وان يعدل .

أما السيد وزير الصناعة فانه لم ينظر الى المستقبل ولو بشـــهر واحد ولم يشر اليه من قريب أو من بعيـــد . اذ من الجائز ان الوقت لم يتسع أو انه مشغول بما يقوم به من تحسين فى الادارة فى الوقت الحالى ، ومع ذلك فان هذا لا يمنع من أن يشير ســيادته الى اســتراتيجيات المستقبل فى التنمية الصناعية ويعرفنا ما يمكن أن نركز عليه من الصناعات هل نركز على الصناعات الثقيلة أم الصناعات الصغيرة أم صناعات الانتاج أم صناعات التصـــدير وهل المنتج المصرى يحقق عائدا على راس المال الذى يدبره أم لا ؟ وكيف نشجع القطاع الخاص على الاستثمار والانتاج ؟ وقد أعطانا سيادته بعض الأرقام عن التراخيص التى وافقت عليها هيئـة التصنيع وأعتقد أن هذا ليس مقياسا لأى شىء لأننى أعلم بأن اجمـــالى التراخيص حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه منهم ١٠٠٠ مليـــون تخص شركة واحدة وهيئة التصنيع ليس لها اى فضل فيها . أما بالنسبة لعدد الشركات التى تبلغ ١٥٠ شركة صناعية وتشرف عليها ٦ هيئات قطاع عام كنا نود أن نسمع ما هى استراتيجية هذه الهيئات فى المستقبل . بمعنى أنه كيف سارت هذه الشركات خلال السنوات العشر الماضية وكيف نريد أن تسير فى السنوات العشر القادمة ؟ السيد الوزير لم يتطرق الى هذه الموضوعات مطلقا ولذلك فاننى أرجو أن تتاح الفرصة قريبا لكى يرشدنا عن هذا الأمر.

وان اعجابى الشـــديد بما ذكره الدكتور الجبلى انه حدد فى أول حديثه هدفا للتنمية الزراعية وهو سد الفجوة الغذائية عن طريق زيادة الانتاج الزراعى بحيث نكتفى داخليا وأن تصدر الفائض وهذا يتأتى بحسن استخدام الموارد على أســاس اقتصادى أو تكنولوجى . وقال بضرورة تحديد الهدف ابتداء وأن اختار هدفا واحدا وهو سد الفجوة الغذائيـة وترك أهدافا أخرى وله حق فى ذلك . وانما من الجائز أن يكون الهـدف هو ليس سد الفجوة الغذائية وانما زيادة قيمة الانتاج الزراعى وخاصة ما هو قابل للتصدير بأن يزيد من الفراولة وينقص من القمـح أو العدس لأنه لابد أن يكون عالما بأفضلية التبادل التجارى بالنسبة للمحاصيل . وقد يختار برنامج آخر للتنمية الزراعية تكون تكلفته أقل وعائده أكثر ... كل هذه اختيارات من الجائز ترجيحها ومع ذلك فاننى أشـــكره على هـــذه المعلومات لأنه بذل جهدا كبيرا فى سبيل هذا . والحقيقة انه أيضا نظـر الى الخلف بالنسبة للفجوة الغذائية عندما شعرنا بها فاننا بدأنا فى عمل استراتيجية لسد هذه الفجوة منذ سنة ١٩٧٣ وخلال الاثنى عشر عـاما الماضية وهناك كل شهر أرقام عن الواردات من السلع الغذائية لم تنته ومع ذلك ظهرت فجوات ثانية وهناك مطبات كثيرة تظهر فى الطريق والمطب الكبير الذى نحن فيه الآن هو نقص الانتاجية .

ان مشكلة نقص الانتاجية أصبحت مشكلة عامة فى كل اتجاه وان نقص هذه الانتاجية يؤدى الى زيادة تكلفة الانتاج وبالتالى تضعف قدرة سلعتنا على المنافسة ونحن مهملين هذه الحكاية وقاعدين نتحدث عن اشياء أخرى الى ان نكتشف فجاة أن هناك نقصا فى الانتاجية ادى الى الوصول الى درجة لا يحتمل السكوت عليها . وأصبح الشيء الوحيد الذى تستطيع مصر أن تصدره بقدرة تنافسية هو العامل المصرى . ومن ثم فهناك أعباء تتزايد بتزايد التكلفة على المجتمع وان هذه الزيادة تواجه عن طريق معونات خارجية غير مضمونة . بالاضافة الى اننا نعتمد اعتمادا كبيرا على البترول المصرى والبترول العربى وهو مورد خطر ولابد ان ندرك هذا الموقف وان ندرسه من الآن .

وفى نهاية حديثى أود أن اشير الى أن القطاعين المهملين اهمالا تاما هما : قطاع القوى البشرية وما يرتبط به من سياسة سكانية واعادة تأهيل على جميع المستويات . وقطاع التقدم التكنولوجى الذى يسير فى العالم كله بسرعة غير معقولة ونحن فى مصر لا نعطيه اى اهتمام بل نعتمد على تخريب القدرة التكنولوجية . لقد تحدث الدكتور هلودة وحدد اربع محاور هى : العنصر البشرى ، والتدريب ، والعنصر التكنولوجى — وبصفة خاصة المعلومات — ثم التنظيم . وهذه العناصر فى الحقيقة يمثلون المحاور الحقيقية لعملية التطوير التى نسعى للوصول اليها وما يهدف اليه عقد مثل هذا المؤتمر من التعرف على استراتيجيات التنمية والاتجاهات التى نسير عليها فى خطط التنمية المقبلة .. وشكرا .

أ. على ادريس

بصراحته المعهودة .. وبشجاعته التى نعرفها عنه .. أوجز لنا الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن ما دار فى هذا المؤتمر . وان اهمية هذا المؤتمر — كما اشار سيادته — تأتى من انه يعتبر بدءا للحوار الحقيقى للخطة القادمة والتى نأمل أن تشارك الجماعة فى مناقشتها عندما تطرح على الهيئات والمنظمات لمناقشتها كما وعد السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط . وفى النهاية لا يسعنى الا أن أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن على مشاركته لنا سنويا فى مؤتمراتنا والتى آمل أن تستمر باذن الله . كما اشكركم جميعا وأتمنى للجميع دوام التوفيق .. وأن نلتقى سنويا على خير ومصر الحبيبة فى تقدم وازدهار .